الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير

عبد الخالق عبد الله(*)

أستاذ العلوم السياسية - الإمارات.

معتز سلامة(**)

مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام.

يمثل مقترح «الاتحاد الخليجي»، الذي دعا إليه ملك السعودية الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة مجلس التعاون بالرياض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مطلباً وحلماً تاريخياً لدول المجلس وشعوبه، وسعياً نحو تنفيذ هدف أساسي حرصت القيادة منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً على تضمينه مرتين في نظامه الأساسي، والذي أورد في ديباجته أن دول المجلس وافقت على النظام «استكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها»، ونص في مادته الرابعة على هدف «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها».

والأسئلة المحورية، التي يسعى هذا المقال إلى الإجابة عنها، هي: هل ما زال هدف الوحدة هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه بلدان مجلس التعاون بعد أكثر من ثلاثة عقود على نشأته؟ وهل الظروف الراهنة مناسبة لذلك؟ وفي ضوء إدراك أن هذا الهدف يمثل الحلم والطموح، فماذا وراء العراقيل والعقبات التي أثيرت بشأن الفكرة والمشروع على مدى السنوات الماضية؟ وما مصير مشروع الاتحاد في ظل بروز الخلاف السعودي - الإماراتي - البحريني مع قطر؟ وهل ما زال من الممكن البدء بمشروع اندماجي إقليمي في ظل الظروف العربية والخليجية غير المستقرة؟ وهل يقدم هذا المشروع حلاً لمواجهة التطرف والإرهاب الذي أصبح البند الأول على أجندة دول مجلس التعاون الخليجي؟

وترتبط الإجابة عن هذه التساؤلات بتساؤلات أخرى: فما الدوافع الكامنة خلف الدعوة السعودية إلى الاتحاد الخليجي في ضوء رفض المملكة مقترحات مثيلة من قبل؟ ذلك أن تحليل الدوافع السعودية خلف الدعوة إلى الاتحاد من شأنه أن يجلي الكثير من جوانب الغموض

(*) البريد الإلكتروني: abdulkhaleq@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني: motaz2007@gmail.com.

بشأن مستقبل الفكرة والمشروع، وأن يظهر مدى الحرص السعودي على استمرار طرحها من عدمه، وما إن كانت هذه الدوافع لا تزال قائمة، وجوانب التغير والاستمرارية المحتملة في الموقف السعودي في حال تغير هذه الدوافع؟

أولاً: دوافع الدعوة إلى الاتحاد

يمكن النظر في دوافع سياسية أربعة حملت السعودية على الدعوة إلى طرح مشروع الاتحاد الخليجي، وهي: ١ - الدافع الآني؛ ٢ - الدافع الاستراتيجي؛ ٣ - الدافع الأناني؛ ٤ - الدافع المستقبلي. وعلى الرغم من صعوبة تحديد أي من هذه الدوافع الأربعة كان الأكثر تأثيراً ووزناً في الدعوة السعودية إلى الاتحاد، إلا أن من شبه المؤكد أن هذه الدوافع مجتمعة أدت الدور الأكبر في دفع السعودية إلى ذلك، ويمكن استعراض كل منها على النحو التالي:

١ ـ الدافع «اللّحظوي ـ الآني»

ارتبطت الدعوة إلى الاتحاد الخليجي أشد الارتباط بتوقيت الإعلان عنها، أي باللحظة العربية والخليجية التي كانت سائدة عام ٢٠١١ والتي عجّت بالكثير من التحولات. فمشروع الاتحاد الخليجي كان وليد زمنه ومعطياته، وجاء من واقع انشغال القيادة السعودية بحالة عدم الاستقرار وعدم اليقين وعدم الاطمئنان لما يجري من حولها، أي أن هناك ارتباطاً زمنياً بين الإعلان عن مشروع الاتحاد والثورات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١. ووفق هذا الدافع، ولد مشروع الاتحاد الخليجي من رحم الإحساس السعودي بالخطر الوشيك والضخم المتمثل بتداعيات الثورات وانعكاساتها على السعودية وبقية بلدان مجلس التعاون. وجاء الاعلان عنه من وحي هذه اللحظة التاريخية المفصلية، كرد فعل تزامن مع إطلاق العنان لقوى التغيير التي اجتاحت المنطقة، وحرّكت الركود السياسي العربي، وأطاحت حكومات كانت مطمئنة إلى بقائها واستمرارها على نحو ما جرى في مصر وليبيا وتونس واليمن، وعلى نحو ما يجري منذ سنوات في سورية.

ويوحي توقيت طرح مشروع الاتحاد بمثل هذا الارتباط الآني والزمني الذي يشكل الدافع السياسي الأول. جاءت الدعوة إلى الاتحاد الخليجي - وفق هذا التصور - لمواجهة تداعيات الربيع العربي الذي لم يكن بالإمكان التكهن بمحطاته النهائية في مراحله الأولى. والانشغال الآني بانعكاسات الربيع العربي لم يقتصر على السعودية وحدها، بل كان شاملاً للقوى الإقليمية الكبرى في المنطقة التي تفاعلت بأشكال مختلفة مع الثورات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١[(١)].

(١) **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

لكن السؤال الذي يستحق البحث والتفكير هو: هل جاء الإعلان من الرياض ليعبر عن قلق السعودية وخشيتها من الثورات العربية، من منطلق الإحساس العميق بالضعف تجاه رياح التغيير التي اجتاحت المنطقة، أم أنه جاء ليعبر عن موقف القوة والثقة بالنفس والقدرة على الإمساك بزمام المبادرة، للتأثير في اتجاه التحولات ومواجهة قوى التغيير، ودعم قوى البقاء والاستقرار والمحافظة على الأوضاع السائدة؟ هل انطلق الإعلان مدفوعاً بباعث الخوف من اللّحظة، أم بهدف توحيد بلدان مجلس التعاون والدفع بمسيرة الاندماج الخليجي حول الرؤية السعودية في مواجهتها رياح التغيير؟ من الصعب ترجيح أي الاثنين كان المنطلق الأساسي للدعوة السعودية، لكن المؤكد أن الدعوة جاءت من وحي اللّحظة، وعملت على توظيف الموقف السياسي للترويج للفكرة، وإلقائها في بحر السياسة الخليجية، الذي كان من المهم أن يمتلئ بالأفكار المفاجئة الجديدة لشد الانتباه.

كان توظيف الفكرة، واستهلاك الجدل الشعبي الخليجي في حوارات ساخنة، بدلاً من حصر الانتباه في مشهد الثورات، أحد الدوافع الأساسية لطرح الفكرة من جانب السعودية، لذلك جرى إطلاق الدعوة قبل أن تتم دراستها حتى من جانب المملكة (صاحبة الدعوة)، ومن دون استعداد أو تنسيق مسبق مع بلدان المجلس الأخرى، أو تقديم المشروعات أو المرئيات الخاصة بها، حيث تفاجأ قادة بلدان المجلس بالمقترح السعودي مطروحاً على القمة التشاورية، على نحو بدت معه ردود فعلهم متفاجئة وعفوية. قامت السعودية، من خلال هذه الدعوة، بدور «الأخ الأكبر» المعني بمصالح الأشقاء في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. إن بقاء الدعوة السعودية على مدى السنوات الثلاث الماضية مطروحة، واستمرار تشديد السعوديين على الفكرة، والحرص على الدفع بها، في اجتماعات وزراء الخارجية وقمم المجلس في السنوات ٢٠١١ ـ ٢٠١٤، وتخصيص لجنة وزارية لدراسة تفاصيل الدعوة للتحول إلى الاتحاد؛ كل ذلك يؤكد أن هذا الدافع لا يزال قائماً ومؤثراً في الموقف السعودي.

لكن من الواضح أن السعودية لم تدرس الاعتبارات الآنية واللّحظوية الأخرى الخاصة بكل قطر من أقطار المجلس؛ فقد كان الدافع الآني للسعودية غير منسجم مع قناعات أغلب بلدان المجلس، والتي اختلفت حساباتها عن حسابات السعودية في تقديرها لأهمية لحظة الاتحاد[٢]. في اللحظة التي طرح فيها السعوديون مقترح الاتحاد، والتي تخللتها أعمال عنف في بعض مناطق السعودية، وتجدد الرسائل التي تطالب بالإصلاح السياسي، كانت بعض بلدان المجلس الأخرى في وضع مختلف، ولها حساباتها المختلفة، وتخشى من إغراق ذاتها، وهي بلدان مستقرة بعد سنوات من النمو والبناء الوطني، في محيط أكبر مهددٍ بكل عناصر الاضطراب. وصحيح أن عدداً منها عانى بعض جيوب اضطرابات شعبية أخذت شكل هبّات مناطقية أو مذهبية، لكنها لم تصل إلى المستوى الذي يهدد كيان الدولة. كما أن قرار الدخول في الاتحاد كان من الأرجح أن يضيف إلى مشكلاتها الداخلية، في تلك اللحظة، التي شهدت الكثير من

(٢) Anoushiravan Ehteshami, «The Union Moment for the GCC,» Gulf Research Center, GRC Gulf Papers (September 2014).

جوانب التحسن في إطار دولة اتحادية كالإمارات، أو في ظل نمو فائق السرعة كقطر، أو بعد حفاظها على مكتسبات دستورية وبرلمانية كالكويت، أو دولة لها تاريخها العريق في الاحتفاظ بالحياد الإيجابي كسلطنة عمان، وجميعها يشعر بالخوف تجاه هيمنة سعودية محتملة أو متخيّلة. لذلك لم تعلن سوى البحرين رسمياً عن تحمسها وتأييدها للفكرة، حتى لو كانت بشكل ثنائي مع السعودية، مع اعتراضات من قوى المعارضة في البحرين[٣]. هكذا وفقاً لهذا الدافع الآني، كان هدف الدعوة السعودية احتواء المحيط الخليجي وإرضاء الداخل السعودي، في حين نظرت بلدان المجلس الأخرى إلى الفكرة وكأنها تعني ضمّها وإلحاقها بالسعودية.

٢ ـ الدافع «الاستراتيجي ـ البنيوي»

إلى جانب العامل «الآني» المرتبط باندلاع الثورات العربية، هناك الدافع الاستراتيجي العميق المرتبط بـ «التمدد الإيراني». لقد شعرت الرياض، وربما بقية العواصم الخليجية، بقلق سياسي واستراتيجي مشروع من رغبة إيران وقدرتها على استغلال الثورات العربية لتحقيق المزيد من التمدد في النظام العربي المنهك، والعمل على اختراق أطرافه ومراكزه، والتغلغل من جديد في المحيط الجغرافي بما يهدد الأمن والاستقرار في بلدان الخليج العربي. ولا شك في أن إيران هي الهاجس الأكبر في التفكير الاستراتيجي السعودي والخليجي معاً. ففي عام ١٩٨١ كان الدافع الأهم لإنشاء مجلس التعاون هو مواجهة انعكاسات الثورة الإيرانية وتداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت من بين أطول الحروب وأكثرها كلفة في التاريخ المعاصر[٤].

أما اليوم فهناك القلق الخليجي الواضح من «إيران ـ التمدد» وليس من «إيران ـ الثورة». فلقد تمددت إيران كثيراً في السنوات الأخيرة منذ ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي غير المبرر للعراق[٥]. وعند اندلاع الثورات العربية ٢٠١١ كان الاعتقاد أن إيران سوف تستغل عدم الاستقرار لتحقيق المزيد من التمدد في النظام العربي، في ظل غياب مصر وانشغالها بالداخل. من هنا كان لا بد من تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون الأمني والسياسي والعسكري الخليجي لتحصين البيت الداخلي، ليس من تداعيات الثورات فحسب، بل لمواجهة «إيران ـ التمدد». هكذا جاءت الدعوة إلى الاتحاد الخليجي كهدف استراتيجي ورسالة موجهة إلى طهران بقدر ما كان الإعلان عنها رسالة واضحة إلى المحيط العربي.

يضاف إلى الدوافع الاستراتيجية، بروز مؤشرات على دعم إيران المادي والسياسي والإعلامي لبعض جيوب المعارضة الشيعية في البحرين وبلدان مجلس التعاون، وتدخلها في

(٣) انظر: عبيد السهيمي، «٥ جمعيات معارضة بحرينية تتظاهر ضد الاتحاد بترخيص دون مصادمات: مظاهرات مماثلة في طهران ضد الوحدة بين البحرين والسعودية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٥/١٩.

(٤) Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict* (New York: Paladin, 1990).

(٥) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

شؤون دول الجوار الجغرافي مثل اليمن بدعمها لجماعة الحوثي. كل ذلك عزز الشك السعودي تجاه تمدد إيران ومحاولاتها تطويق السعودية بحزام مضطرب، وهو ما دفع السعودية إلى إرسال قوات درع الجزيرة (المكونة أساساً من القوات السعودية) لحماية البحرين. وقد عزز من الهواجس السعودية مؤشرات على بدء تفاهم إيراني – أمريكي، عبر مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، من دون إشراك مجلس التعاون، في ظل تفكير أمريكي جديد للاستدارة نحو آسيا وتحقيقها الاكتفاء الذاتي من النفط، وتراجع استعدادها للالتزام بالدفاع عن أمن الخليج(٦).

وقد ساعد ذلك على ما يشبه تحول استراتيجي مماثل في الفكر السعودي والخليجي عامة، برز في اتجاه السياسة السعودية لتنويع تحالفاتها الدولية، وتعزيز علاقاتها بدول آسيا الصاعدة، ممثّلة في الصين واليابان والهند، ومن جانب آخر روسيا(٧). وكان توجه السعودية نحو الاتحاد هو أحد الأدوات لتعظيم خياراتها الإقليمية في مواجهة إيران وتحولات السياسة الأمريكية، خصوصاً مع عدم توافر بدائل جدية وسريعة في المنظور القريب، ما يعني أن السعودية لا تهدف إلى الاعتماد على الذات بشكل كامل في حماية مصالحها بقدر ما تهدف لتعويض النقص الحاصل بسبب استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة، وملء الفراغ الناجم عنها(٨).

وعلى الصعيد الاستراتيجي البنيوي أيضاً، ترافقت الدعوة إلى الاتحاد الخليجي مع ازدياد التخندق الطائفي في المنطقة والخوف من بروز ما سمي «الهلال الشيعي»، ومحور إيران – العراق – سورية وحزب الله النشط في لبنان. كل ذلك كان مصدر قلق استراتيجي مشروع للسعودية(٩). لكن هذا القلق الاستراتيجي آخذ في التراجع النسبي في ظل الحوار السعودي – الإيراني بعد بروز خطر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٣ ـ الدافع «الذاتي ـ الأناني»

إلى جانب الدافعين «الآني» و«الاستراتيجي» هناك الدافع السعودي الذاتي الخاص؛ فليس من المستبعد أن تكون القيادة في السعودية قد فكرت في توظيف الظروف الإقليمية المضطربة، بما في ذلك اندلاع ثورات الربيع العربي، واحتمالات المزيد من التدخل الإيراني في الشأن

(٦) انظر: محمد الرميحي، «أوهام خليجية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٥/١٢.

(٧) انظر مثلاً: Christopher Davidson, «Persian Gulf – Pacific Asia Linkages in the 21st Century: A Marriage of Convenience?,» Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, no. 7 (January 2010).

(٨) منصور المرزوقي البقمي، «الاتحاد الخليجي: الخلفية والتوقيت والتداعيات،» مركز الجزيرة للدراسات (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/20121171 25923960916.htm>.

(٩) انظر: Samuel Helfont, «The Muslim Brotherhood and the Emerging 'Shia Crescent,» *Foreign Policy Research Institute* (Spring 2009), pp. 284-299.

الخليجي والعربي، وتضاعف حدة التخندق الطائفي والمذهبي في المنطقة[١٠]، كي تدفع دول الخليج الصغيرة الشريكة معها في مجلس التعاون نحو المزيد من التنسيق السياسي والأمني والعسكري تحت القيادة السعودية المباشرة. لذلك يمكن اعتبار مشروع الاتحاد الخليجي محاولة سعودية لاستغلال ظروف استثنائية لزيادة نفوذها الدبلوماسي، وتحقيق المزيد من السيطرة السياسية التي تخدم السعودية في صراعها المرير مع القطب الإقليمي الإيراني، في المعادلة الأمنية والسياسية الخليجية التي تتسم بكونها معادلة صفرية؛ فكل خسارة لإيران تحتسب مكسباً للسعودية، وأي مكسب للنفوذ السعودي في محيطه الجغرافي يعتبر خسارة صافية للنفوذ الإيراني. ولا شك إذاً في أن أقرب طريق إلى ذلك هو الدعوة إلى الاتحاد الخليجي، الذي هو وفق تصور كونفدرالي مرن يعطي الرياض دوراً قيادياً أكبر مما هو قائم حالياً في الشأن الأمني والدفاعي والسياسي الخليجي، من خلال نقل التعاون من طوره العفوي الراهن إلى طور الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي المؤسسي في ظل هياكل وأبنية اتحادية قائمة.

وربما كان صانع القرار في الرياض يفكر بمثل هذا التفكير بالمصلحة الذاتية الخاصة لتعزيز موقع السعودية وترسيخه باعتبارها الشقيقة الكبرى ضمن البيت الخليجي. ومن غير المستبعد أن يكون هاجس الهيمنة السعودية هو الذي دفع بسلطنة عمان إلى إعلان رفضها التام للمشروع، وقد يكون هو أيضاً الذي دفع بأقطار خليجية أخرى كالإمارات إلى الترحيب به، لكن بتردد واضح، كما جاء رد فعل قطر غارقاً في الغموض ويحتمل الكثير من التأويل بين المؤيد والمعارض.

وضمن تقديرات الدافع «الذاتي» البحت للدعوة السعودية أيضاً، وعلى جانب مجلس التعاون، تتبدى الحسابات السعودية لموازين القوى بين الدول الست داخل المجلس كما تبدت عام ٢٠١١، والتي تباينت كثيراً عما كانت عليه عام ١٩٨١، حيث أخذت بعض البلدان الخليجية الصغيرة تنافس الدور السعودي في الإقليم، على خلاف الحال عند نشأة المجلس، وهو أحد العوامل التي جعلت المملكة ترجح التوجه نحو خيار الاتحاد، بهدف تقليص التوجهات الانفرادية لبلدان المجلس النشطة، واحتواء البلدان التي أخذت تنازع الدور السعودي وتعمل ضده أحياناً. ومن المرجح أنه في ظل أي صيغة لاتحاد خليجي سوف يكون الدور السعودي هو الأساس بين بلدان المجلس والناظم الرئيسي للسياسات الخارجية، التي أخذت تتمايز في خطها السياسي عن السعودية في الآونة الأخيرة.

ويدرك صناع القرار في السعودية، أنه بحكم تقديرات القوى الذاتية والأوزان الخاصة ببلدان مجلس التعاون، وبمقارنتها من حيث السكان والمساحة والاقتصاد، فإن السعودية، تمثل مركز الثقل في ظل أي صيغة اتحادية، بينما سوف تتراجع الأدوار المستقلة للدول الصغيرة، فمساحة بلدان مجلس التعاون الخمسة (من دون السعودية) تقل عن ربع مساحة

(١٠) Frederic Wehrey, «Ominous Divide: Shiite Iran versus Sunni Gulf,» The Carnegie Middle East Program (18 February 2014).

السعودية، وتقترب مساحة السعودية من نحو ٣٠٠٠ مرة مساحة البحرين، وتتجاوز مساحتها المساحة الإجمالية لأربع بلدان خليجية (هي البحرين والإمارات وقطر والكويت) بنحو ٢٠ مرة، وهو ما يجعل عملية التوحد بينها من دون صيغ وشروط واضحة للاتحاد في مصلحة السعودية تماماً.

ومن الناحية السكانية، فإنه بينما بلغ تعداد سكان بلدان المجلس الخمس (من دون السعودية) ١٧,٦ مليون نسمة في ٢٠١١، فإن سكان السعودية وحدها بلغ ٢٨,٤ مليون في السنة نفسها، ما يعني أن سكان السعودية يتفوقون على سكان الدول الخمس مجتمعة بنحو ١٠,٨ مليون نسمة، ما يعني أيضاً أن نسبة سكان السعودية تشكل ٦٢,٧ بالمئة من إجمالي مواطني مجلس التعاون الخليجي(١١).

ومن شأن هذه الحقائق والتفاوتات أن تجعل الاتحاد محققاً لمصلحة سياسية واقتصادية واجتماعية سعودية بالأساس، حيث إن أي خطوات اتحادية سوف تنحو إلى تقريب مستويات الحياة والمعيشة بين أقطار المجلس، وتقريب المواطنين السعوديين من نظرائهم في الخليج، هذا فضلاً عن العامل الأمني العسكري الدفاعي، حيث تمثل المساحة المترامية للسعودية، عاملاً إيجابياً في العمق الدفاعي، لكنها تضع أعباء في الدفاع والأمن، وخصوصاً مع انتشار الجماعات السلفية الجهادية. ومن ثم فإن الاحتمال وفقاً لذلك أن تكون السعودية قد استهدفت من دعوة الاتحاد إحكام الرابطة الدفاعية والأمنية مع بلدان المجلس، وإحاطة نفسها بسور دفاعي من تلك الدول المجاورة، إذ إنه بينما تمكِّن صغر المساحة القدرات الدفاعية من العمل بكفاءة، فإن المساحة المترامية من شأنها أن تشكل عبئاً دفاعياً ولا سيَّما في الأزمات. وهكذا، فإن السعودية - وفقاً لهذا الدافع - أرادت إحاطة ذاتها بجوار مشدود إلى مركزه السياسي والدبلوماسي، كما الأمني والعسكري في الرياض.

٤ ـ الدافع «المستقبلي ـ النبيل»

فبقدر ما يوجد دافع خاص أو حتى «أناني» محتمل للسعودية وراء دعوتها إلى الاتحاد الخليجي، يوجد أيضاً دافع رابع، وهو الدافع المستقبلي النبيل. فمن غير المستبعد أن تكون القيادة السعودية قد أطلقت دعوة الاتحاد بدافع من التفكير «النبيل» في مستقبل العمل الخليجي المشترك. فلقد طال انتظار مشروع الاتحاد الخليجي، الذي طرح للنقاش مراراً خلال الـ ٣٠ سنة الماضية كبديل لتجاوز سجل مجلس التعاون الاندماجي المتواضع. فبعد أكثر من ٣٠ سنة من الاستثمار في العمل الخليجي المشترك، الذي أثبت فائدته للجميع في زمن اليسر والعسر، يبدو أن ما تم استثماره حتى الآن يحتم التفكير في الخطوة التعاونية المقبلة، وفي طبيعية المرحلة القادمة من الاندماج الإقليمي الخليجي. لذلك فإن الدعوة إلى نقل العمل الخليجي الجماعي إلى مستوى جديد من التعاون الأمني والتنسيق السياسي والاندماج الاقتصادي، نابع من التفكير في هذا المصير المستقبلي الحتمي لبلدان مجلس التعاون، ونضج

(١١) الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، <http://www.gcc-sg.org/>.

العمل الخليجي المشترك. إن الكل يطرح السؤال: إلى أين يتجه مجلس التعاون، ولماذا لم تتحقق أهدافه في الوحدة الخلجية الاندماجية؟ ورغم الشك والتشكيك استمر مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود، وتجاوز تحديات النشأة والبدايات، وراكم خبرة تعاونية مهمة. لذلك، وبعيداً من ضغوط الثورات العربية والتمدد الإيراني، والتفكير الأناني، فإن الوقت مناسب الآن أكثر للتفكير الجماعي في المسارات المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي. وفقاً لذلك، جاء مشروع الاتحاد من وحي هذا التفكير المستقبلي النبيل لمعالجة جملة من الاختلالات التنموية والسكانية والأمنية والسياسية المزمنة، والبعيدة كل البعد من الدافع الآني أو الاستراتيجي أو الذاتي[١٢].

ويؤكد ذلك، سلوك السياسة السعودية على مدى السنوات منذ نشأة المجلس؛ حيث سعت السعودية دائماً إلى تحاشي ممارسة دور المهيمن، واتجهت إلى تقديم نفسها كواحدة بين بلدان متساوية، ولم تعترض على الأدوار المستقلة لبلدان المجلس الصغيرة، وإنما فسحت في مساحات من الحرية لها لتقوم بأدوار إقليمية، حتى لو كانت مغايرة، على نحو ما تقوم به قطر[١٣]. كما يُحسب للسعودية أنها كانت تقوم دائماً بدور الحامي والمدافع عن هذه البلدان، والملجأ الذي يدفع بثقله خلفها حين تواجه التهديدات والأخطار. وفي هذا الصدد يُشار إلى موقف السعودية خلال الغزو العراقي للكويت، وما أدته من دور في تشكيل التحالف الدولي ضد الغزو (١٩٩٠ - ١٩٩١)، وفي تحملها الأخطار والتهديدات على إقليمها باستضافة قوات التحالف الدولي، لتخليص الكويت من الغزو العراقي. كما يُشار أيضاً إلى موقف السعودية خلال اضطرابات البحرين في ٢٠١١، وقرارها السريع والجريء بإرسال قوات درع الجزيرة - ذات الأغلبية السعودية - إلى البحرين، والتي لولاها لكانت أحداث البحرين قد اتخذت مسارات مختلفة[١٤].

وضمن هذا الدافع للسياسة السعودية، فإن الأرجح أن تكون السعودية قد استهدفت من الدعوة إلى الاتحاد توحيد البلدان الخليجية في كيان أكبر، يمثل إطاراً مؤسسياً لوحدتها، وأنها بمشروع الاتحاد نظرت في التحديات الأساسية للمنطقة ومستقبلها، ووجدت أن إنشاء مثل هذا الكيان الاتحادي يقوي مناعة بلدان مجلس التعاون ضد مخاطر الداخل وتهديدات الخارج، واستبقت طرح مشروع الاتحاد الخليجي ليكون بديلاً للمنطقة عن تحالفات مع الخارج تثقل كاهلها، بما في ذلك تحمل أعباء وتقديم تنازلات من أجل نواة للجيش الخليجي الموحد. وهناك بعض المؤشرات التي تجعل هذا الدافع ضمن دوافع السعودية؛ فلم تطرح فكرتها على

(١٢) **الخليج ٢٠١٣: الثابت والمتحول**، تحرير وتنسيق عمر هشام الشهابي (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٣).

(١٣) جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر، ١٩٩٥ - ٢٠١٣: روافعها واستراتيجياتها** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤).

(١٤) عبد الخالق عبد الله، «الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص ١١٧ - ١٢٨.

بلدان المجلس بخصوص الاتحاد على أنها نهائية، وإنما عرضتها للدراسة كمشروع مشترك، كما أنها احترمت مواقف وآراء باقي بلدان المجلس، ولم تسع إلى الضغط عليها أو استغلال التناقضات بينها، وهي سعت بذلك لكي تتجه دول المنطقة إلى العالم بكيان أحادي في ظل التكتلات الكبرى.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي

مهما كانت الدوافع السياسية؛ آنية أو استراتيجية أو ذاتية أو مستقبلية، فإن مشروع الاتحاد الخليجي يواجه صعوبات كبرى من وحي كل دافع من هذه الدوافع الأربعة:

١ ـ عدم وضوح المشروع

إن تصور الاتحاد الخليجي، كما طرح من قبل صانع القرار في السعودية، هو تصور هلامي وغير مكتمل، وتم الإعلان عنه باستعجال، ومن دون تنسيق وإعداد مسبق مع الشركاء في مجلس التعاون، وبما لا يليق بضخامة هذه الخطوة المستقبلية. لقد أُعلن المشروع قبل نضج الفكرة، ووضوح الرؤية، ومن دون التفكير في تفاصيله، ما يثير السؤال حول: ما الذي تريده السعودية فعلاً؟ وهل ما ترغب فيه الرياض هو نفسه ما ترغب فيه بقية العواصم الخليجية؟ إذ تشير المعطيات الى أن مشروعاً إقليمياً اندماجياً، وعلى ضخامته التاريخية والسياسية، يُطرح في وقت لا تبدو فيه السعودية في أفضل حالاتها، ولا يبدو فيه جهاز المتابعة في الخارجية السعودية في أفضل حالاته، علاوة على أن متخذ القرار السعودي منشغل بأمور داخلية وإقليمية كثيرة. وربما ذلك هو السبب في أن الرؤى حول مشروع الاتحاد يجري إعدادها منذ ثلاث سنوات، ولا يزال المشروع غير مكتمل، ولم تنته اللجنة التي شكلها مجلس التعاون من مرئياتها بشأن المشروع. ولعل عدم وضوح الفكرة هو الذي جعل تصريحات المسؤولين السعوديين بشأن مفهوم الاتحاد تتراجع في طموحاتها بشكل مستمر، إلى حد أن أعلن بعض الكتّاب والمسؤولين السعوديين أن الاتحاد متحقق فعلياً في الصيغة الراهنة لمجلس التعاون، وتأكيد البعض أن الاتحاد لن يعني أشياء أكثر من الوضع المتحقق في صيغة المجلس. ولقد سعى بعض الكتّاب السعوديين أيضاً إلى نفي أي معنى متضمّن في مفهومهم للاتحاد، على نحو يفيد بأنه قد «ينتقص من حق أي دولة في اتخاذ ما تراه أصلح لمواطنيها»[١٥].

وإذا كانت التصورات النظرية عن الاتحاد احتاجت إلى فترة السنوات الثلاث السابقة، فإن من الأجدر أن تستمر عمليات تطبيق الخطوات العملية على طريق الاتحاد سنوات أكثر، ومن ثم كان من الأجدر دراسة المشروع في أجهزة مجلس التعاون بهدوء، وعلى نحو تدريجي قبل الدعوة إليه من قبل إحدى دوله، وقبل دعوتها المجلس إلى تبني قرار به. وبشكل عام لا تزال بلدان المجلس في حال من الغموض بشأن طبيعة الاتحاد، وما إذا كان سيكون اتحاداً

(١٥) عبد الرحمن الراشد، «أنا ضد اتحاد خليجي كهذا!،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٥/١٣.

فدرالياً، أو كونفدرالياً، ولم تنته دول المجلس من الصيغة الخاصة بذلك، كما لم يوضح الطرح السعودي كيف يمكن للاتحاد الخليجي أن يتغلب على العقبات التي واجهت مجلس التعاون؟ وما الذي يحول دون تعرض الاتحاد لعقبات مشابهة لتلك التي واجهها المجلس؟ وهل تُحل كل القضايا العالقة أمام مجلس التعاون والتي عجزت مؤسسات المجلس عن التعامل معها منذ سنين، بقرار فوقي بإنشاء الاتحاد؟ وما الذي يحول دون اعتبار قرار الاتحاد فيما بعد كأنه لم يكن من قبل الأجهزة والوزارات والهيئات التنفيذية في دول المجلس؟ وما الذي سيكون عليه شكل المنطقة، وما يتوقع أن يلحق بأنظمتها السياسية وقياداتها من خسائر، في حال تعرض الاتحاد للفشل؟

٢ ـ الدافع اللحظي والآني واستيعاب تداعيات الربيع العربي

بعد نحو أربع سنوات على اندلاع الثورات العربية فقدت الثورات زخمها، وتراجعت خطورتها، وتمكنت دول الخليج من استيعاب تداعياتها بنجاح مشهود، بل انتقلت هذه الدول من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، ومن موقع رد الفعل إلى موقع الفعل، وأخذت زمام المبادرة سريعاً، وبعد أن انتهت أغلب الثورات العربية إلى حالة من الهدم للدول الوطنية من دون أن تتضح ملامح البناء بعد، ومع صمود بلدان المجلس في وجه هذه الموجة العاتية من الاضطرابات الثورية، فإن كل ذلك يعني انتفاء الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون لمواجهة الخطر الثوري القادم من المنطقة العربية، وهو ما يقلل الدافع اللحظي والآني للسعي إلى الاتحاد الخليجي.

مع ذلك هناك مؤشرات على استمرار طرح مشروع الاتحاد، وتستمر بعض أوجه الخطاب الخليجي في التعاطي مع المشروع، على الأقل من جانب السعودية والبحرين. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٤ جدّد مجلس الوزراء السعودي الحديث عن أهمية تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد، وفي ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٤ أكد رئيس الوزراء البحرين أن الاتحاد الخليجي هو «الخيار الأوحد أمام دول المجلس لمواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بالمنطقة». وليس معروفاً ما إذا كان الخطاب السياسي السعودي والبحريني بشأن الاتحاد يأتي انطلاقاً من تحديات وتهديدات لا يزال البلدان يتحسبان لها، أم ما إذا كانا يهدفان إلى الإبقاء على الأرصدة المستقبلية لمشروع الاتحاد والحفاظ عليها بهدف إعادة طرحها تالياً، حينما تنشأ ظروف مماثلة لتلك التي نشأت عقب الثورات.

٣ ـ بروز «إيران ـ التمدد»

أما الصعوبة الثالثة والخاصة ببروز «إيران – التمدد» ورغبتها في استغلال المستجدات العربية، فقد أصبحت هي الأخرى بنداً خلافياً بين أقطار مجلس التعاون. فلا يوجد حالياً إجماع خليجي تجاه التمدد الإيراني، وخاصة بعد انتخاب الرئيس حسن روحاني في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، والذي أعلن عن رغبة صريحة في التصالح مع الولايات المتحدة والغرب، وأكد أن مهمته الرئيسية تكمن في رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وإنجاز اتفاقية نهائية حول

برنامجها النووي، والتي يمكن أن تضمن تفاهمات عميقة وصفقات كبرى مع واشنطن حول القيام بأدوار إقليمية مشتركة، والتوصل إلى حلول ثنائية للقضايا الساخنة، وفق مصالح إيرانية - أمريكية. فما الداعي إذاً للانتقال إلى المزيد من الاندماج العسكري والاتحاد السياسي في ظل تراجع تهديد «إيران - التمدد»؟ ومع تصاعد وتيرة الحوار بين إيران والسعودية، والتوصل إلى تفاهمات حول البؤر الساخنة في المنطقة كالعراق ولبنان وربما سورية قريباً، من المرجح أن يدفع ذلك إلى تراخي الدوافع لمؤيدي مشروع الاتحاد والداعين له، وهو أمر يبدو أن الدبلوماسية الإيرانية ساعدت عليه أيضاً من خلال توجهاتها الجديدة إزاء الجوار، والتي أصبحت تحمل في الأغلب رسائل طمأنة.

وعلى الصعيد الإقليمي أتت رسائل طمأنة أخرى من عدد من البلدان العربية، ومن مصر بالأساس (التي مثلت أوضاعها المضطربة تهديداً لبلدان الخليج خلال الأعوام الثلاثة الماضية) خصوصاً بعد حكم الإخوان، الذي نظر إليه كتهديد شديد لبلدان الخليج (باستثناء قطر)، وهو ما كان يعني تهديداً مضاعفاً من دولة كانت في ما سبق تمثل عمقاً استراتيجياً للخليج، ومن شأن زوال هذا التهديد بعد حزيران/يونيو ٢٠١٣ أن يقلل الدافع إلى الاتحاد.

٤ ـ التفكير المستقبلي

والحال نفسه بالنسبة إلى الصعوبة الرابعة التي تواجه الاتحاد الخليجي والمرتبطة بالتفكير المستقبلي. فعلى أهمية التفكير في مستقبل مجلس التعاون، فإن هذا الدافع ليس بالدافع الملحّ الذي يؤسس للسير في مشروع بضخامة الاتحاد الخليجي، ومن المعروف أن بلدان الخليج العربي كسائر الدول في العالم، قصيرة النظر في تفكيرها وخططها، ولا تفكر بالمستقبل البعيد. لذلك من المنطقي أن يعتقد البعض أن الاتحاد الخليجي لن يقوم، وفرص فشله وتعثره أكبر كثيراً من فرص نجاحه، هكذا يبقى «الاتحاد الخليجي حلماً مؤجلاً». ويعزز من ذلك أيضاً أنه على الرغم من صعوبة الاعتراض على دعوة الاتحاد على مستوى النخبة والشعوب، إلا أنه من المرجح أن تتزايد الضغوط المضادة والرافضة للاتحاد، إذا أدرك مواطنو دول المجلس أن الاتحاد قد يؤدي إلى تحمل أعباء ولو في الأجل القصير، خصوصاً للدول ذات مستوى الدخل المرتفع.

فبشكل عام، من الممكن أن يؤيد المواطن الخليجي الاتحاد أكثر كلما شعر أن ظروف حياته سوف تتحسن في ظله، لكن إذا توقع العكس، فمن المرجح أن لا يؤيد حكومة بلاده في هذا التوجه. مع ذلك، فقد أتى الاعتراض الرئيسي على الاتحاد من الدولة التي يُفترض أن تحقق مكاسب مادية في ظل الاتحاد، وهي سلطنة عمان التي قدمت نموذجاً دالاً؛ فعلى الرغم من أنها من أقل دول مجلس التعاون من حيث معدلات دخل الفرد، إلا أنها رفضت الاتحاد رفضاً حاسماً، وكانت هي الدولة الوحيدة التي أعلنت رفضها صراحة للمشروع، وهو ما يعكس أن هدف الحفاظ على هوية الدولة ومكانتها وشخصيتها الوطنية قد يفوق أي عائد مادي منتظر من الاتحاد.

٥ ـ عدم الاستعداد

إضافة إلى ما تقدم، هناك الصعوبة الخاصة بعدم الاستعداد أو التأهيل المؤسسي أو السياسي للاتحاد؛ فمن الناحية الفنية هناك العديد من الجوانب والمهام التي تحتاج في إدارتها إلى مؤسسات وأجهزة اندماجية جديدة، أو على الأقل تأهيل المؤسسات القائمة في مجلس التعاون حتى تتكيف مع الكيان الاتحادي، بما يعني الحاجة إلى تطوير المؤسسات والأجهزة والكوادر البشرية في الدول وفي أجهزة الاتحاد، وتحديد أنظمة العمل وانسيابية القرارات والأعمال بين المؤسسات والوزارات السيادية والأجهزة والمؤسسات الاتحادية.

وضمن وجهة النظر هذه، يشير البعض[١٦] إلى العديد من التحديات الإجرائية والفنية التي واجهت مجلس التعاون، والتي يفترض أن تواجه مؤسسات الاتحاد وعليه علاجها على النحو التالي:

أ ـ قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار

فطبقاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يجري اتخاذ القرار وفق قاعدة الإجماع، ومن شأن اعتراض أي دولة أو رفضها أن يعرض القرار للتوقف. ولقد أدت هذه القاعدة إلى اتخاذ القرار في النظام الأساسي لمجلس التعاون إلى عرقلة العديد من المشروعات ومنها مشروع الاتحاد النقدي، ويفترض أن يفتح الاتحاد مجالات تنفيذ الاتفاقيات، وأن لا تتوقف الاتفاقيات على تحفّظ دول أو رفض أخرى، حيث لن ينتظر التنفيذ ـ في ظل الاتحاد ـ موافقة الدول جميعها.

ب ـ آليات تنفيذ القرارات

عندما يصدر قرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون يُطلب من الدول تفعيل القرار عن طريق الأدوات التشريعية الوطنية، وكان ذلك معمولاً به لفترة طويلة من مجلس التعاون، حيث ترك للدولة حرية تفعيل القرار متى أرادت أن تفعّله، وعلى الرغم من أنه في عام ٢٠٠٨ اتخذ قرار بأن لا تتجاوز الفترة الزمنية للتنفيذ سنة واحدة، إلا أنه حتى هذا القرار لم يتم تنفيذه، ويفترض أن يتغلب الاتحاد على هذا.

ج ـ مراقبة التطبيق الفعلي

ليس هناك مرجعية قضائية تضمن مراقبة التطبيق الفعلي للقرارات على أرض الواقع، وقد أسفر ذلك عن اتخاذ القرارات في مجلس التعاون وتنفيذها بشكل انفرادي، حيث لم تكن هناك مؤسسات اتحادية منوطة بتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه ومراقبته. ولعل ذلك ما دفع

(١٦) عبد العزيز العويشق الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي، ضيف برنامج اتجاهات على قناة روتانا خليجية (١١ أيار/مايو ٢٠١٤)، <https://www.youtube.com/watch?v=bv6zxmdi4nm>.

«إعلان الكويت» (في قمة المجلس الرابعة والثلاثين في ٢٠١٣) إلى أن يؤكد «ضرورة تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس التعاون بكافة مجالاتها، وإجراء مراجعة شاملة للقرارات التي لم تنفذ، وإيجاد الآليات المناسبة لسرعة تنفيذها»، وهو ما يعني أن قادة دول المجلس أدركوا أن الكثير مما يرد في مقررات القمم الخليجية لم ينفذ. ويفترض أن يعالج الاتحاد هذا عبر إنشاء هيئة قضائية متخصصة هدفها تطبيق القرارات على أرض الواقع.

د ـ طبيعة عمل مجلس التعاون

على مدى ٣٣ سنة من عمر المجلس أصبح كل شيء في يد اللجان التي أصبحت هي الأداة الأساسية للمجلس، حتى بلغ عددها ١٠٠٠ لجنة، وهذه اللجان ليس لها حد زمني لإنهاء ما تُكلف به، وليس لها تفويض أو مراجعة، ويفترض أن يقضي الاتحاد على هذه الظاهرة، حيث ستكون هناك هيئة متخصصة متفرغة على مدى الـ ٢٤ ساعة، مفوّضة من قبل المجلس الأعلى أو الوزاري، ويحدد لها فترة زمنية لإنهاء أعمالها.

وعلاوة على ما سبق، يمكن القول إن عامل الإرادة السياسية، يقف حجر عثرة أمام مشروع الاتحاد كما المجلس القائم، فتحقيق الاتحاد يتطلب وجود «مفوض» له صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، ومفوض آخر للشؤون المالية والاقتصادية، ومفوض لشؤون التجارة الخارجية... إضافة إلى التنسيق في المجالات العسكرية والأمنية، وسيتوقف نجاح الاتحاد، من فشله، على مدى استعداد دول المجلس إلى التخلي عن بعض من مظاهر السيادة وإعطاء التفويض في هذه المجالات لمؤسسات خليجية ذات سلطة عليا وقرارات نافذة تتخطى سلطات الدول، وقادرة على إصدار قرارات من وحي الأجندة الخليجية المشتركة بدلاً من منطلق الأجندات الوطنية المتناقضة. وهذا الأمر مستبعد في الوقت الراهن من عمر الاندماج الخليجي[١٧].

ثالثاً: مستقبل مشروع الاتحاد الخليجي

على الرغم من تراجع زخم مشروع الاتحاد الخليجي عما كان عليه عام ٢٠١١ عند إطلاق الدعوة إليه، إلا أنه وفقاً لطبيعة صنع القرار داخل مجلس التعاون، فإن ذلك لا يعني انتفاء احتمال الإعلان عنه، واتخاذ قرار بشأنه دون إعلان مسبق؛ فالقرارات في بلدان الخليج، وفي أروقة مجلس التعاون تتخذ في الأغلب بشكل مفاجئ. وهو ما يرجح إمكان الإعلان عن مشروع أو صيغة اتحادية في أي وقت. وتدفع مجموعة من الاعتبارات والعوامل المستجدة إلى إمكان الإقدام على خطوة من هذا القبيل.

(١٧) أحمد تركي، «هل يحقق الاتحاد الخليجي ما عجز عنه مجلس التعاون؟،» مصرس (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.masress.com/moheet/261185>.

من هذه العوامل مؤشرات تجاوز الأزمة الخليجية مع قطر، وهو ما تبدّى في القرارات القطرية الأخيرة بإبعاد بعض قيادات الإخوان المسلمين، ومن شأن استمرار قطر في «مسلسل العودة» بسياساتها، أن يدفع إلى مزيد من الخط التوفيقي في سياسات المجلس، وهو ما يمثل عاملاً مساعداً على التوجهات الاتحادية. وقد تسعى قطر في ظل ذلك إلى التقارب مع السعودية بهدف كسر التحالف السعودي - الإماراتي - البحريني ضدها في الأشهر التالية للقرار الثلاثي بسحب السفراء، وهو ما سعت إليه السياسة القطرية خلال الأزمة، ولكن من دون نجاح كبير، وأحد الحلول القطرية، في مواجهة الأزمة التي تعرضت لها خلال الفترة الماضية، هو أن تقفز على الموانع الخليجية في ما يتعلق بمشروع الاتحاد، وأن تزايد على أدوار الآخرين[١٨].

وعلى جانب آخر، تدفع الأخطار الكبرى المستجدة التي تواجهها دول مجلس التعاون إلى ترجيح احتمال تبنيها صيغة أكثر توحدية لا تلبيها صيغة المجلس القائم، من خلال مشروع وكيان اتحادي أكبر، يسود فيه مفهوم الأمن التضامني. فلا شك في أن تكاثر قوى الإسلام السياسي وجماعاته الجهادية العنيفة والمتطرفة وقوى الإرهاب وقوى ما دون الدولة (على غرار تنظيم داعش)، ووجود أرضية من التعاطف الاجتماعي مع هذه القوى في بعض مجتمعات بلدان المجلس، خصوصاً في الأوساط الشبابية، على حد ما يسميه البعض بخطر «تدعيش الخليج»[١٩]، هو أحد العوامل التي تدفع إلى تقارب بلدان المجلس في مواجهتها، وهو أمر يضاعف من أهمية الاتحاد، بالأخص في جوانبه الأمنية والعسكرية والدفاعية، اعتماداً على القدرات الذاتية لبلدان المجلس، وبالنظر إلى أن هذه الأخطار والتهديدات سوف تمتد فترة مقبلة، وسوف تدفع بأخطارها إلى داخل بلدان مجلس التعاون، وربما تبدو منطقة الخليج على موعد مع أزمة دولية كبرى، أو إزاء مسرح حرب جديدة تستمر لفترة، وهو ما يمثل عاملاً إضافياً لبلدان المجلس للإقبال على مشروع الاتحاد، أو على الأقل تكريس البعد الأمني من هذا المشروع، لتصبح هذه البلدان فضاء استراتيجياً وعسكرياً متحداً، وهو ما ترغب فيه وتدفع به واشنطن حالياً. ومن شأن التحالف الدولي ضد الإرهاب أن يطرح على دول المجلس أخطاراً داخلية تتعلق بعلاقاتها بالجماعات السلفية وقوى الإسلام السياسي، وأن يعرضها لمخاطر سياسية واحتمالات المطالبة بالثأر من قبل الجماعات المنتمية إلى هذا التيار، خصوصاً بعدما تتوجه الضربات الدولية من القواعد العسكرية على أراضيها، وهو ما من شأنه أن يزيد رغبات الانتقام.

كما يبدو هناك قدر من عودة الحميمية والدفء بين بلدان مجلس التعاون والولايات المتحدة، تحت مظلة التحالف الدولي ضد الإرهاب، وذلك بعد فترة الفتور والقلق في العلاقات منذ الثورات. ويمكن لمثل هذه الخطوات الدولية في المنطقة أن تربط المنطقة بالصراع والأزمة

(١٨) Bilal Y. Saab, «Break Up in the Gulf,» *Foreign Affairs* (6 March 2014), <http://www.foreignaffairs.com/articles/141006/bilal-y-saab/break-up-in-the-gulf?cid=soc-twitter-in-snapshots-break_up_in_the_gulf-030814>.

(١٩) على سبيل المثال، انظر: راجح خوري، «تقسيم العراق... و«تدعيش» الخليج!،» **النهار**، ٢٠١٤/٧/١.

في سورية، وأن تربط بينها وبين صراع أكبر مع إيران، أو صراع أشمل مع ما يسمى بمنطقة «الهلال الشيعي»، وربما تكون المنطقة، في ظل بدء الحرب الجديدة على الإرهاب والتحالف ضد الإرهاب، الذي بدأت أولى علاماته مع انطلاق الطائرات من قواعدها في الخليج ضد داعش، إزاء صراع وحرب إقليمية ممتدة لا يظهر الآن سوى مقدماتها، وهو ما قد يكون أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى التقارب والإعلان عن مشروع اتحاد خليجي يتفادى السيناريوهات الأسوأ. ولكن على جانب آخر، فإن من شأن الحرب الممتدة على الإرهاب أن تدخل المنطقة في «مزاج حرب» جديد، يصعب أن يكون هو الأرضية المناسبة للإعلان عن خطوة اتحادية خليجية بهذا المستوى.

وأخيراً، تفتح الأوضاع الراهنة الباب لتصورات متعددة لمستقبل الخليج العربي، في ظل خلط الأوراق، وحالة السيولة، وطبيعة الفترة الانتقالية التي تمر بها المنطقة والعالم. وفي هذه الفترة، فإن من المرجح أن يظل مشروع الاتحاد الخليجي مطروحاً، وأن يزداد طرحه في ظل الأزمات، ربما على المستوى الإعلامي والخطابي، لكنه ليس من المرجح أن يشهد خطوات عملية لتحقيقه على أرض الواقع، لأن المزاج الحالي في المنطقة ليس هو أفضل الأحوال لمثل هذه الخطوة الكبرى، حتى إن جرى الإعلان عنها، فإنها لن تكون أكثر من تغيير مسمى للوضع الراهن بين دول الخليج في سياق مجلس التعاون، وهو ما يرجح بقاء المشروع الاتحادي بعيداً من دائرة التطبيق الفعلي لفترة مقبلة.

مع ذلك، يبقى الاتحاد، الخيار الرئيسي لدول الخليج إزاء التهديدات والتحديات التي تواجهها، وفي ظل الأوضاع الداخلية القلقة الخاصة بصغر الحجم وخلل التركيبة السكانية (باستثناء السعودية)، والتي لا يمكن لدولة خليجية منفردة أن تقاوم تأثيراتها السلبية على المدى البعيد، وأيضاً في ظل الظروف العاصفة بالمنطقة والعالم، وفي ظل الحاجة لتأكيد عروبة الخليج، وهنا يبقى الاتحاد الخليجي هو المنقذ الأساسي لبلدان المجلس من مواجهة مشكلات لا قِبل لها منفردة بمواجهتها، كما أنه الأساس لتحقيق الأمن القومي لبلدانه، والتي لا تستطيع أي منها تحقيقه من دون الاتحاد.

ومن خلال فحص الأوضاع الخليجية الراهنة، يتضح أن هناك عدداً من الشروط التي ينبغي توافرها قبل إقرار مشروع الاتحاد، هي في الوقت نفسه ستكون أهم مكاسب الكيان الاتحادي، وستصبح أهم المجالات التي ينبغي تركيز العمل فيها لتجاوز جوانب القصور التي وقع فيها مجلس التعاون، وتتمثل أهمها في ما يلي:

١ ـ توحيد السياسة الخارجية

لن يكون هناك أي معنى للاتحاد الخليجي على الصعيد السياسي من دون رسم سياسة خارجية مشتركة، بشأن القضايا الأساسية التي ينبغي أن تعبر عنها وتلتزم بها الدول التي تنخرط في الكيان الاتحادي، وبالأخص منها تلك التي تتعلق بالأمن الخليجي والعربي، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالموقف من الإخوان المسلمين وجماعات الإسلام السياسي والموقف من الإرهاب، والموقف إزاء القضية الفلسطينية، ومن إيران والعراق واليمن. إن عدم

الاتفاق على هذه القضايا معناه فقدان الاتحاد الخليجي سياسياً أي معنى على أرض الواقع. وفي ظل عدم التوافق على ذلك، فإنه يؤسس لقيام محاور نفوذ وتأثير وتحكم بالقرار داخل الاتحاد تكرر صيغة المجلس. وإذا لم يجرِ الاتفاق على ذلك فسوف تظل بعض بلدان المجلس أكثر تحالفاً وتوثقاً في العلاقات من البعض الآخر، وهو ما يضر بالقرار الاتحادي الجماعي.

٢ ـ تكتل اقتصادي وحدوي

منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي، يجري الإعلان بشكل مستمر عن إطلاق مشروعات وأفكار اقتصادية، وعملت دول المجلس على تحقيق المواطنة الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي، وتقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وربط البنى الأساسية. ولأجل ذلك جرى إبرام العديد من الاتفاقيات، حول الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، والتكامل الإنمائي، والتكامل في مجالات البنية الأساسية. ولكن أغلب هذه المشروعات لم تحدث تقدماً كبيراً يمهد للاتحاد الاقتصادي. وتشير اقتصادات البلدان الخليجية الستة إلى كيان اقتصادي واعد، فهي تملك ٢ بالمئة من اقتصاد العالم (نحو ٥٠ بالمئة من الاقتصاد العربي)، وهو ما يؤهلها لأداء دور اقتصادي عالمي مهم ككتلة موحدة، فحجم الاقتصاد الخليجي يقترب الآن من ٢ تريليون دولار، ولكن لا تزال الآليات الاقتصادية من دون تطوير، ورغم إعلان السوق المشتركة منذ خمس سنوات إلا أنه لا تزال تواجه تحديات مختلفة، ورغم إعلان الاتحاد النقدي والجمركي إلا أنه لم يبدأ، وعلى الرغم من إقرار حرية تنقل المواطنين والسلع إلا أنها على مستوى التفعيل الواقعي غير موجودة، ولم تتحقق العملة الموحدة، وهذه كلها أمور ينبغي أن يعالجها الاتحاد.

٣ ـ توحيد استراتيجيات الدفاع

يعتبر المجال الدفاعي والأمني هو المجال الأهم للتطوير داخل الاتحاد الخليجي، والشرط الضروري له، ومن الأرجح أن تجربة دول المجلس على مدى ٣٠ سنة سوف تدفعها إلى الاستثمار في جيش خليجي موحد، تكون نواته قوات درع الجزيرة ليصل هذا الجيش إلى ١٠٠ ألف جندي على الأقل، مع الإبقاء على القوات المسلحة بكل دولة، على أن تتوافق جميعها على استراتيجيات الدفاع، وتُكلف الجيوش الوطنية بمهمة دفاعية نيابة عن الاتحاد ككل في الدول التي تمثلها، وربما في مهام وتكليفات تتخصص بإنجازها على المستوى الاتحادي. والأرجح أن يجري توزيع مهام الجيوش الخليجية على اعتبار أنها ضمن مجال أو فضاء دفاعي واحد في المساحة الجغرافية للبلدان الستة، وتعزيز القوات الإجمالية لبلدان المجلس على نحو يضمن توافر قدرات دفاعية ضد أشكال التهديد المحتملة. وربما التفكير في بناء حلف عسكري خليجي أو خليجي – عربي على غرار حلف الناتو. ويمكّن ذلك من مأسسة الدفاع الخليجي بدلاً من الاعتماد على تحركه ساعة الأزمات. والهدف هو الوصول إلى منظومة دفاعية وجيش خليجي موحد حقيقي □